لأن المعرفة تسبق الرأي

تصدر عن مركز جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية

مركز جسور
للدراسات والاستشارات
الثقافية والتنموية
دلة البركة
Dallah Albaraka
إعلانك هنا

الموجة 4 من تداعيات "كورونا"

■ **سليمان عبد المنعم**

عرف العالم في المرحلة اللاحقة توّاً على جائحة كورونا أو ما يُعرف علمياً بفيروس «كوفيد 19» عدة موجات من التساؤلات.

كانت الموجة الأولى أقرب إلى التساؤلات الفلسفية والروحية الناشئة عن حالة الخوف والهلع التي ألمّت بالبشرية. لم يصدق الناس أو بالأحرى لم يستوعبوا كيف حققت البشرية كل هذه المنجزات الحضارية والعلمية والتكنولوجية ثم ها هي تقف عاجزة أمام فيروس صغير لا يُرى بالعين المجردة. وصاحب هذه الموجة الأولى من التساؤلات تداول بعض الاعتقادات الدينية عن أن الأمر يبدو وكأنه عقاب إلهي لأخطاء وخطايا البشر. وسارع أتباع كل ديانة لتقديم ما لديهم من نصوص دينية تم تأويلها لإثبات هذه الاعتقادات أو تلك. وسرعان ما ظهرت مراجعات أخلاقية تدعو إلى عالم أكثر رحمة وتعاطفاً وتواضعاً وتضامناً.

وبعد أن هدأت قليلاً هذه الموجة الأولى ظهرت موجة ثانية من التساؤلات المستلهمة من نظرية المؤامرة انطلقت من تبادل الاتهامات حول الطرف المتسبب في نشر فيروس كورونا وهل هو الصين أم الولايات المتحدة الأمريكية أم القوى الغامضة الخفية التي يتصوّر البعض أنها تحكم العالم من وراء ستار. معظم خلاصات الموجة الثانية من التساؤلات يكاد يتوقف الآن عند المطالبة بلجنة تحقيق دولي مستقل يُعهد به إلى منظمة الصحة العالمية، لكن هل تقبل الصين بذلك الآن أم أن الأمر مآله الانتظار حتى تهدأ الأمور قليلاً؟

الموجة الثالثة من التساؤلات بدأت بعد أن استرد العالم هدوءه ورباطة جأشه وأخذ يفكر فيما سيكون عليه العالم بعد جائحة كوفيد 19 وما خلفته من أعداد هائلة من الوفيات والإصابات. وتبلور بسرعة ما يشبه الإجماع بأن العالم ما بعد كورونا لن يكون أبداً كما كان قبلها.

وتجلى ذلك بالتحديد في ثلاثة جوانب أولها يتعلق بنظم ووسائل العمل عن بعد والتي فرضت نفسها بديلاً عن النظم التقليدية القائمة على الانتقال من أماكن السكن إلى أماكن العمل. من هذه التغيرات القسرية ما نجح بدرجة أو أخرى في بعض القطاعات ومنها ما لم ينجح بالدرجة المأمولة لاستمرار دوران عجلة الاقتصاد مثل سلاسل إمداد وتوزيع السلع والمنتجات نتيجة تباطؤ قطاع النقل بأنواعه المختلفة، وهو ما ظهر بوجه خاص في نقص المستلزمات الطبية من الأسواق في الفترة الأولى. الجانب الثاني يتعلق بالتعليم الذي يضم فعلياً معظم الأفراد المنتمين إلى الشريحة العمرية من 6 إلى 22 عاماً. فكل هؤلاء يرتادون المدارس والجامعات التي أغلقت أبوابها في أكثرية دول العالم.

حاولت دول كثيرة بوسائل وتقنيات مختلفة استكمال العام الدراسي 2019-2020 بنظم التعليم عن بعد وإجراء الامتحانات والتقييم السنوي للطلاب بالطرق الإلكترونية عن بعد. لكن ما زالت التساؤلات قائمة حول مدى نجاعة هذه النظم والبدائل بل وما زال التساؤل معلقاً حول ما إذا كان العام الدراسي المقبل 2020-2021 سيحل في الخريف المقبل وقد وضعت حرب كورونا أوزارها لتعود أبواب المدارس والجامعات مفتوحة أم أن الجائحة يمكن أن تطول لا قدّر الله لتدخل مرحلة أخرى من عدم اليقين؟

الجانب الثالث المتعلق بالصحة يمثل سلاح المواجهة الأكثر حسماً الذي تنعقد عليه آمال البشر في كل مكان على سطح الأرض. في هذه الموجة الثالثة من التساؤلات تركز النقاش حول مدى الإنكشافات في قطاع الصحة، وهي انكشافات بدت مفاجئة في الدول الكبرى ذات الأنظمة الصحية المتقدمة، بل ان بعض هذه الأنظمة كان على شفير الانهيار كما حدث في إيطاليا خلال شهري فبراير ومارس الماضيين.

طرحت هذه الموجة من التساؤلات مسألة الاستثمار في القطاع الصحي، وعدد الأسرّة، وغرف العناية الفائقة، وأجهزة التنفس الاصطناعي. أما التساؤل الأكبر الذي ما زال يواجه البشرية فهو البحث عن لقاح أو دواء لفيروس كورونا. وبالرغم من أن هناك الكثير من التجارب السريرية التي يتم الإعلان عنها تباعاً فما زالت مسألة التعاون الدولي على المحك مع أن مثل هذا التعاون المنشود، لا سيّما من جانب الصين، يمكن أن يضطلع بدور بالغ الأهمية، ولربما يجعل فترات انتظار اختراع اللقاح أو الدواء أقصر، ومعاناة البشر أقل.

أما الموجة الرابعة من التساؤلات التي يثيرها فيروس كورونا فهي تتسم بدرجة أكبر من العمق والشمول، ليس فقط لأن خمسة أشهر كاملة قد انقضت منذ الإعلان عن الفيروس في 31 ديسمبر 2019 ولكن أيضاً لأن العالم قد استعاد توازنه بعد حقبة الارتباك الأول وأصبح اليوم مهيئاً لعمل جردة لحساب التداعيات والآثار. يتجلى ذلك بوضوح في نماذج أربعة تنتمي إلى اقتصاد الخدمات، وهي الخدمات المالية والمصرفية، والنقل الجوي، والتعليم، والصحة، دون أن ينفي هذا بالطبع أن هناك قطاعات أخرى جديرة بالبحث والانشغال.

في القطاع المالي العالمي تثور تساؤلات شتى بالغة الأهمية تبدأ من معرفة كيفية تأثر البورصات العالمية وانهيار أسعار الأسهم، وفقدانها لحوالي ثلث قيمتها خلال أسبوعين في ذروة اندلاع وباء كورونا، ومدى الأضرار التي لحقت بشركات التأمين وهي تمثل أحد محركات قاطرة الاقتصاد العالمي. أما تساؤلات المستقبل فتدور حول قياس حجم ما سيلحق باقتصادات الدول من تراجع أيا كان مستوى تصنيف هذه الاقتصادات، ولماذا بدا النظام المالي العالمي أكثر مرونة وقدرة على الاستمرار في تمويل الاقتصاد الحقيقي منذ بداية الأزمة وحتى الان؟ وما هو سيناريو النقاط العشر لما سيحدث حتى نهاية العام سواء في مآلاته الممكنة أم المجهولة؟

وفي قطاع التعليم يتمثل التساؤل الذي لا مفر من مواجهته في معرفة الآثار المترتبة على إغلاق المؤسسات التعليمية سواء فيما يتعلق بالطلاب أم الأساتذة، وهل ثمة تأثير لحق باقتصاديات الدول التي حدث فيها إغلاق للمدارس والجامعات؟ وفي ظل السيناريو المترتب لإعادة فتح المؤسسات التعليمية ما هي الإجراءات والتدابير الواجب اتباعها للحؤول دون حدوث أي مفاجآت أو انتكاسات في انتقال العدوى بسبب ظروف تقارب وازدحام البيئة التعلمية؟

أما في قطاع الصحة فإن التساؤلات تتوالى بداية من معرفة معدلات الضحايا من الطواقم الطبية العاملة في الخط الأول لمواجهة الوباء، إلى مدى استيعاب الأنظمة الصحية لحالات الإصابة والوسائل التي سلكتها الدول الأكثر تقدماً لزيادة قدرات المنظومات الصحية. ثمة تساؤل مهم آخر حول مدى معدل تأثير التكلفة الاقتصادية التي تحملتها الدول لمكافحة الفيروس المستجد على موازناتها المالية الحالية، وكذلك المستقبلية بحكم متطلبات التمويل والاستثمار المتوقعة والمطلوبة في القطاع الصحي من الآن فصاعداً. هذه مجرد عينة من الأفكار والتساؤلات التي يضمها هذا العدد الجديد من نشرة رقم، بعضها يحتاج إلى درجة لاحقة من التمحيص، وبعضها الآخر يمكن ويجب البناء عليه. وفي كل الأحوال فإن البشرية مدعوّة إلى شحذ قواها وأفكارها وربما أيضاً خيالها لمواجهة أكثر التهديدات البيولوجية وأشدها غموضاً في التاريخ الحديث.

أسواق المال تفقد 30% من قيمتها

■ **جمال محمد غيطاس**

في وقت مبكر من العام الحالي ، كانت الأسواق المالية مدعومة بشعور واسع من التفاؤل على خلفية السياسات النقدية الداعمة، وانخفاض التوترات التجارية، وعلامات مؤقتة على الاستقرار في الاقتصاد العالمي. لكن مع انتشار كورونا عالميا، بدأت أسعار الأصول والسلع الخطرة في الانخفاض بسرعة غير مسبوقة في حين ارتفعت أسعار الأصول الآمنة، مثل الذهب وسندات الخزانة الأمريكية، ومع إعادة تقييم المستثمرين للأثر الاقتصادي لكورونا، شهدت أسواق الأسهم أسرع انخفاض في التاريخ، حيث خسرت حوالي 30٪ من القيمة السوقية في غضون أسابيع، لتتجاوز سرعة عمليات البيع، ما حدث خلال الأزمة المالية العالمية في 2008-2009.

تم في هذا التقرير تجميع للبيانات الخام المتعلقة بأداء 20 من مؤشرات البورصات وأسواق الاسهم العالمية، خلال الفترة من الاول من يناير وحتي 13 مايو، وذلك من خدمة موقع «ياهوو» المالية، وتم اعتبار القيم المسجلة لهذه الاسهم في الاول من يناير، هي نقطة الاساس في التحليل، التي يتم رصد التغير بالصعود أو الهبوط في الأسهم استنادا إليها، وبتحليل هذه البيانات، تبين أن أبرز التغيرات التي شهدتها البورصات واسواق المال خلال هذه الفترة كانت كالتالي:

شكل "١" التغير في قيمة مؤشر بعض البورصات العالمية "أ" "بالنسبة المئوية"

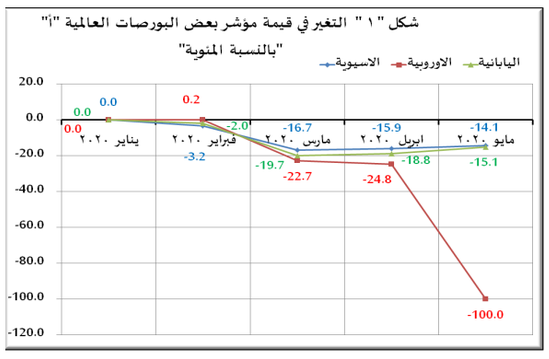

أولا: بالنسبة لمجموعة مؤشرات البورصات الدولية، التي تضم 7 بورصات دولية شملتها عينة الدراسة، تبين ما يلي:

- هبط مؤشر البورصة اليابانية، ومؤشرها الرئيسي «نايكي» بمعدل 2% خلال شهر فبراير، ثم تدهور بشدة ليصل إلي أدني معدل له في مارس، حيث فقد 19.7% من قيمته مقارنة بنقطة الاساس في يناير، قبل أن يبدأ رحلة تحسن بطيئة وطفيفة، ويقلص الفقد في قيمته الي 18.8 % خلال شهر ابريل، ثم 15.1% من حتي يوم 13 مايو.
- هبط مؤشر البورصات الآسيوية الرئيسي بمعدل 3.2% خلال فبراير مقارنة بنقطة الاساس، ثم تدهور أكثر وفقد 16.7% من قيمته خلال مارس، قبل ان يقلص الفقد الي 15.9% خلال ابريل، ثم الي 14.1% خلال النصف الأول من مايو.

شكل "٢" التغير في قيمة مؤشر بعض البورصات العالمية "ب" "بالنسبة المئوية"

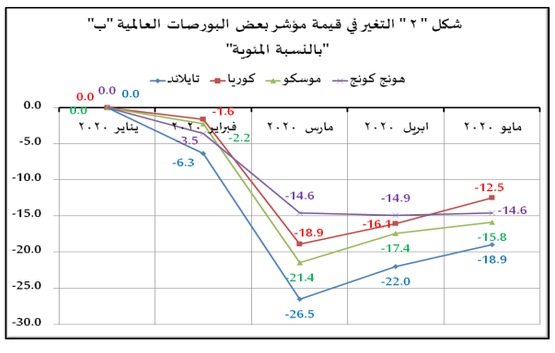

- سجل مؤشر البورصة الكورية انخفاضا قدره 1.6% خلال فبراير، ثم تصاعد الفقد الي 18.9% خلال مارس، ثم حدث تحسن طفيف خلال شهري ابريل ومايو، حيث تراجع الفقد الي 17.4% و15.8% خلال هذين الشهرين علي التوالي.
- هبط مؤشر بورصة تايلاند بصورة سريعة نوعا ما خلال فبراير، مقارنة بالمؤشرات الاخرى في عينة الدراسة، حيث فقد 6.3% من قيمته خلال فبراير، ووصل الفقد الي ذروته خلال مارس، حيث بلغ 26.5% مقارنة بقيمته في نقطة الاساس في يناير، ثم طرأ عليه بعض التحسن، وتراجع الفقد الي 22% خلال ابريل، ثم تواصل التحسن، وتراجع الفقد الي 18.9% خلال مايو.

ثانيا: في مجموعة مؤشرات الأسواق المالية، تم في العينة تتبع كل من مؤشر عائدات الخزانة الامريكية لأكثر من عشر سنوات، ومؤشر سوق ابو ظبي للأسواق المالية، وتبين أن مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية سجل ارتفاعا طفيفا خلال شهر فبراير بنسبة 0.7%، لكنه هبط بشدة خلال مارس وفقد 20.2% من قيمته المسجلة خلال يناير، ثم طرأ عليه بعض التحسن خلال ابريل، وتراجع الفقد الي 16%، ثم تواصل التحسن خلال مايو، وتراجع الفقد الي 12.5% من قيمته خلال نقطة الأساس في يناير.

أما مؤشر عائد الخزانة ذات العشر سنوات، فكان أسوأ حالا، حيث فقد 14.4% من قيمته خلال فبراير، ثم ازداد الأمر سوءا خلال مارس، وفقد 50.8% من قيمته المسجلة في يناير، ثم ارتفع الفقد الي 62.8% خلال شهر ابريل، ثم استطاع ايقاف التطور المستمر في خسائره، خلال مايو، وحقق بعض الصمود، بعدما تراجع الفقد الي 61.8% من قيمته المسجلة في يناير.

ثالثا: بالنسبة للتغير في قيمة بعض المؤشرات القطاعية الرئيسية، فإن المؤشرات التي جري تحليلها تشمل مؤشر ناسداك الخاص بقطاع تقنية المعلومات، ومؤشر السلع، الخاص بالقطاعات السلعية الزراعية والتجارية، ومؤشر مورجان ستانلي، لأسواق آسيا، ومؤشر داو جونز الامريكي العام، وبالتحليل اتضح ما يلي:

- ارتفع مؤشر ناسداك بنسبة 2% خلال شهر فبراير، مقارنة بقيمته المسجلة كنقطة أساس في يناير، لكنه هبط بشدة خلال مارس، وفقد 15.8% من قيمته المسجلة في يناير، لكن سرعان ما استعاد توازنه، وخفض الفقد الي 10.2% فقط خلال شهر إبريل، ثم الي 3.5% خلال النصف الأول من مايو، ما يدل علي أن قطاع تقنية المعلومات استطاع استيعاب الصدمة المترتبة علي الوباء سريعا، ويعود بقوه لوضعه الطبيعي، مع توقعات بمزيد من النمو.
- لم يتأثر مؤشر السلع تقريبا خلال شهر فبراير، وظل علي قيمته المسجلة كنقطة اساس في يناير، لكن خلال شهر مارس خسر 19.1% من قيمته، ثم بدأ يستعيد توازنه خلال شهر ابريل، وخفض الفقد الي 15.7%، واستمر في التحسن خلال مايو، وحدث تقليص للفقد مرة اخري، وبلغ 12.3%.
- فقد مؤشر مورجان ستانلي آسيا عدا اليابان 3.2% من قيمته خلال فبراير، وارتفع الفقد الي 16.7% خلال مارس، ثم تراجع الي 15.9% خلال ابريل، ثم 14.1 خلال مايو، وذلك كله مقارنة بنقطة الاساس في يناير.
- كان مؤشر داو جونز هو الاكثر هبوطا وفقدا للقيمة بين مجموعة المؤشرات القطاعية، فخلال فبراير فقد 1.2% من قيمته المسجلة كنقطة اساس في يناير، وفي مارس بلغ الفقد 21.6%، وهي نقطة لم يبلغها اي من المؤشرات القطاعية الأخرى، ثم تراجع الفقد الي 19.3% خلال أبريل، وهي أكبر من أكبر قيمة فقد مسجلة بين المؤشرات القطاعية الاخرى بعينة الدراسة، ثم تراجع الفقد الي 17.2% خلال مايو، وهي نسبة تجعل داو جونز المؤشر الأقل قدرة علي الإطلاق في استعادة خسائره خلال فترة الدراسة.

رابعا: بالنسبة للتغير في مجموعة مؤشرات المعادن الاساسية، شمل التحليل التغير في مؤشر كل من الذهب والفضة والنحاس والبترول الخام، وكانت النتائج كالآتي:

- لم يتأثر مؤشر الذهب مطلقا بأزمة كورونا، بل استفاد منها في تدعيم قيمته من شهر لآخر، فخلال فبراير ارتفعت قيمة مؤشر الذهب بنسبة 7.6%، مقارنة بشهر يناير، ثم تراجع الارتفاع الي 2.1% خلال مارس، ثم قفز الي 31.3% خلال ابريل، وواصل القفز وبلغ 48.3% خلال مايو، واقتصرت هذ الحالة علي الذهب فقط، بينما عانت المعادن الأخرى من تراجع واضح في القيمة، ما يدل علي ارتفاع الإقبال علي اقتناء الذهب كمخزن للقيمة خلال فترة الأزمة وما بعدها.
- كان مؤشر البترول الخام هو أكبر الخاسرين علي الإطلاق في مجموعة المعادن التي دخلت ضمن عينة الدراسة، حيث فقد 11.4% من قيمته خلال فبراير، ثم تدهور بشدة ليفقد 45.3% من قيمته خلال مارس، ثم يصل لأسوأ مستوي من الخسائر وفقد القيمة خلال ابريل، حيث فقد 67.9% من قيمته المسجلة كنقطة اساس في يناير، ثم بدأ يشهد بعض التحسن خلال مايو، مع تراجع الفقد الي 60% من قيمته في يناير.

شكل "٣" التغير في بعض مؤشرات الأوراق المالية "بالنسبة المئوية"

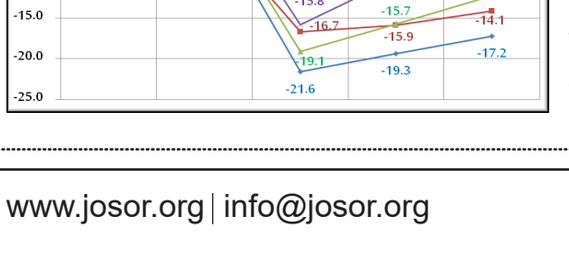

- استطاع خام الفضة الصمود خلال فبراير، وسجل ارتفاعا في قيمته بنسبة 6.2%، لكنه تراجع خلال مارس، وفقد 13.9% من قيمته المسجلة كنقطة أساس في يناير، وواصل التراجع خلال ابريل، وبلغ الفقد 16.8%، ثم بدأ يشهد تحسنا طفيفا في مايو، مع تقليص الفقد الي 14.4%.
- شهد مؤشر خام النحاس حالة مختلفة، فهو لم يستطع تحقيق المكاسب كالذهب، أو الصمود لفترة قصيرة كالفضة، بل بدأت خسائره علي الفور في فبراير، لكنه في المقابل لم يهوي بشدة كما حدث في البترول الخام، وفي هذا السياق تشير الأرقام إلي أن مؤشر النحاس فقد 0.6% من قيمته خلال فبراير، ثم ارتفع الفقد ليصل الي 17% في مارس، ثم يتراجع الي 16% خلال ابريل، ليتوقف عند 15.7% خلال مايو، ما يعطي الانطباع بأن حركة تداول النحاس أكثر بطء وركودا من الفضة والذهب معا.

شكل " ٤" التغير في قيمة بعض المؤشرات القطاعيةالرئيسية" بالنسبة المئوية"

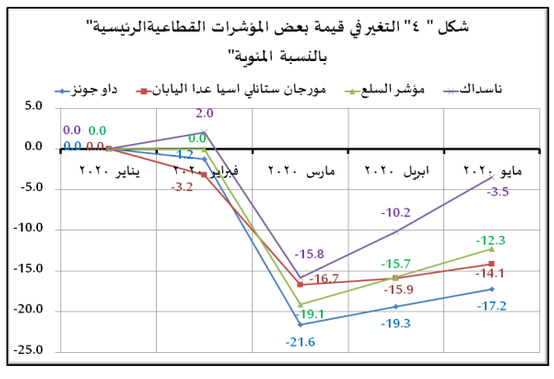

تصدر عن مركز جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية نشرة رقم 4 عدد مايو 2020

1.57 مليار طالبا .. تحت المطرقة

■ عماد سالم

لا تزال تداعيات فيروس (كوفيد-19) تضّطرد باستمرار لتُلقي بظلالها على كافّة المستويات المحليّة والإقليمية والعالمية، ولا شكّ أن التعليم من أهم المجالات تأثراً به، وبخاصّة في ظلّ وجود أكثر من مليار ونصف المليار طالباً حول العالم بين تعليم عام وجامعي عُلقت دراستهم حتى إشعار آخر، فقد قامت مُعظم دول العالم بإغلاق كلي تارة وجزئي تارة للمدارس والجامعات، سعياً منها للحدّ من انتشار تلك الجائحة، وإذعاناً للتباعد الإجتماعي، فضلاً عن الحجر الصحي الإلزامي لعدّة أشهر، وقد زامن ذلك غياب استراتيجية مدروسة وفاعلة لحماية فُرص التعلّم خلال هذه الفترة.

ولعلّ الأرقام التالية تكشفُ مدى العوار الذي لحق بالتعليم على مستوى العالم بسبب فيروس كورونا المستجد؛

1-(165) دولة أغلقت المدارس والجامعات في جميع أنحائها.
2-(27) دولة أغلقت المدارس في بعض المناطق.
3-(1.57مليار) طالباً مُتأثراً بتعليق الدراسة في العالم، بما يُمثل (91.4%) من أعداد الطلاب حول العالم.
4-(63مليون) مُعلماً في مراحل التعليم العام، تأثروا بغلق المدارس.
5- (79%) من دول العالم تستخدم التعليم الإلكتروني، بينما (21%) تستخدم القنوات التلفزيونية أو الإذاعية، في التعليم عن بعد.
6-(24) دولة ما زالت تستخدم الإذاعة كوسيلة للتعليم عن بعد،(17) دولة منهم في أفريقيا.
7-(95%) من الدول العربية تستخدم التعلم الإلكتروني.
8-(370مليون) طفل حُرموا من الحصول على وجبات غذائية مجانية في الدول الفقيرة.

وفي مُحاولة لاستدراك تلك الآثار قامت العديد من الدول بتفعيل وسيلة التعليم عن بعد، باعتبارها الملاذ الآمن لاستمرار المنظومة التعليمية، وقد تعدّدت طُرق التعليم عن بعد في دول العالم بين ثلاثة خيارات مختلفة: إمّا قناة تلفزيونية تعليمية، أو قناة إذاعية تعليمية، أو التعليم الإلكتروني، ويشمل الأخير أية مادة تعليمية يتطلب الوصول إليها استخدام شبكة الإنترنت، ولها صورة متعددة من أهمها: منصّة إلكترونية تفاعلية، فيديوهات عبر اليوتيوب، وكتب إلكترونية.

وباستطلاع بيانات وأرقام بعض دول العالم تبيّن أن:

-الوسيلة الأهم من وسائل التعليم عن بُعد والأكثر استخداماً وفاعلية على مستوى العالم هي التعليم الإلكتروني عبر الإنترنت، حيث تم استعمالها 118 مرة من مجموع 149 دولة حول العالم، بنسبة تمثل 79% من إجمالي الوسائل الأخرى.

-تم استخدام التلفاز 51 مرة، ثم الإذاعة 24 مرة، بنسبة 21%.

- بيد أن تركيز استخدام التلفاز كان في أفريقيا (20 دولة)، ثم أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (11 دولة). كما تركز استخدام الإذاعة في أفريقيا بالنسبة لـ (17 دولة) من مجموع (24 دولة). ويعكس استخدام التلفاز والإذاعة عدم توافر الاتصال بالإنترنت في هذه الدول بشكل كبير، أو عدم وجود البنية التحتية المُهيأة لاستخدام التعليم الإلكتروني والإنترنت فيها. أمّا بخصوص استخدام الإذاعة في بعض الدول، فانه يرجع بالدرجة الأولى إلى فقر هذه الدول المدقع، نظراً لعدم توفير قنوات تلفزيونية، أو أجهزة تلفاز لدى الطلاب.

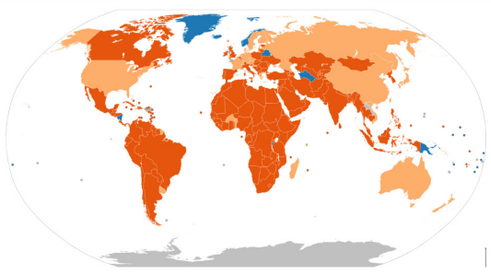

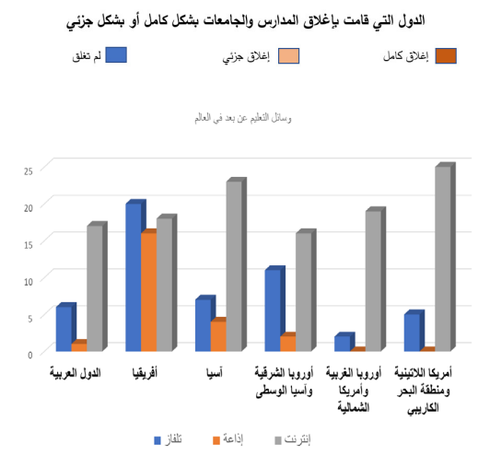

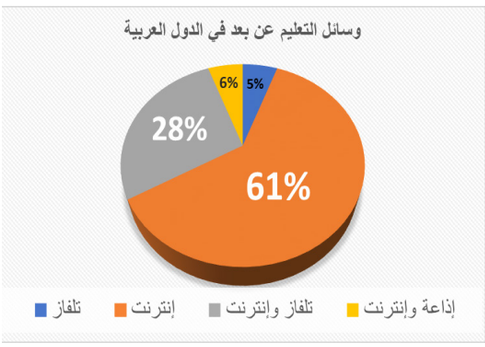

-يتضح أيضًا أن 95% من الدول العربية تستخدم التعليم الإلكتروني عبر الإنترنت، باستثناء العراق، نظراً لما تمر به من اضطرابات أمنية وسياسية، كما تبين أن الاعتماد الأساسي في الدول العربية على التعليم الإلكتروني، غير أن بعض هذه الدول تستخدم القنوات التلفزيونية جنبا إلى جنب مع التعليم الإلكتروني كبديل لمن لا يتوفر لديه إمكانية الاتصال بالإنترنت، مثل مصر، ليبيا، عمان، السعودية، سوريا.

ولا شك أن إغلاق المدارس والجامعات الذي نُفِذ على نطاق واسع على مستوى العالم من أجل احتواء جائحة كوفيد19- ينطوي على أخطار غير مسبوقة، حذرت منه العديد من المنظمات الدولية، على رأسها اليونسكو واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ، ولعل أهمها:

•تفاقم الهوّة في عدم المساواة في التعلّم، وبين مستويات الطلاب التعليمية.

•حسب برنامج الغذاء العالمي فإن البلدان الأشد فقراً، يعتمد الأطفال في أغلب الأحيان على تواجدهم في المدارس للحصول على وجبتهم اليومية الوحيدة، وإذ نشهد اليوم إغلاق العديد من المدارس، فقد حُرم 370 مليون طفل من فرصة الحصول على الوجبات الصحية التي تعدّ بمثابة شريان الحياة بالنسبة للأسر الفقيرة.

•حرمان الأطفال من الدعم الغذائي والصحّي الذي تقدمه لهم المدرسة، وقد يلحق بالأطفال إثر ذلك أضرار صحية دائمة.

•ارتفاع نسبة التسرّب التعليمي.

•عدم المساواة في إمكانية الانتفاع بفُرص التعلّم الإلكتروني.

•العُزلة الاجتماعية للطلاب، وما يترتب عليها من آثار سلبية نفسية وصحية.

رُبما تنبئ تلك الآثار عن ضرورة إعطاء الأولوية للبتّ في موعد وآلية إعادة فتح المدارس بالرغم من أنّ ذلك ليس بالقرار السهل، إلا أن بعض الدول قد توجهت نحو إعادة فتح المدارس والجامعات، فيما قامت دول فعليا بفتح المدارس والجامعات بشكل آمن.

كما أصدرت العديد من المنظمات الدولية على رأسها اليونسكو واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي بتاريخ 2020/4/30م سلسلة من الإرشادات التوجيهية بشأن إعادة فتح المدارس بشكل آمن، كان من أهمها:

1-إعادة دمج الطلاب في بيئة مدرسيّة آمنة وبطرق تتيح ازدهار التعلّم من جديد.
2-مدّ أولياء الأمور بإرشادات مفصّلة وشاملة لتيسير عملية إعادة فتح المدارس للطلاب والمعلمين والأسر.
3-إيلاء تركيز خاص إلى الفئات التي تكبّدت القسم الأكبر من الخسائر التعليمية.
4-العودة إلى الوضع الطبيعي بروح جديدة تتطلب قدراً أكبر من الفعالية والإنصاف.
5-تهيئة المدارس لوجستياً.

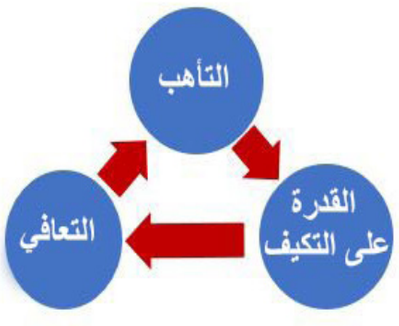

يتبيّن ممّا سبق أن انقطاع الأطفال والطلاب عن المدارس والجامعات ينطوي على مجموعة من التهديدات المعاصرة وأخرى الطويلة الأجل، خصوصاً وبصورة أكبر على الفتيان والفتيات الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة، ممّا يؤكد على ضرورة وضع الدول مصالح الطفل الفضلى واعتبارات الصحة العامة نصب أعينها في عملية اتخاذ القرارات المتعلّقة بإعادة فتح المدارس، وذلك استناداً إلى تقييم المنافع والمخاطر المُترتبة على كافة الأصعدة التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، وبمجرد منح الضوء الأخضر من قبل الجهات الصحيّة، يتم وضع سلسلة مُتكاملة من التدابير الاحترازية لضمان استمرارية عملية التعلّم بشكل آمن وفعال.

2.7 مليار عاملا يتأثرون بالأزمة

■ محمود سلامة

بحسب الإصدار الثالث من مرصد منظمة العمل الدولية (كوفيد-19 وعالم العمل ILO Monitor, COVID-19 and the world of work, third edition)، فإنه من المُتوقع أن يشهَد العالم تقلصاً في الوظائف لنحو 200 مليون من الموظفين بدوام كامل في الأشهر الثلاثة المُقبلة فقط أي في الربع الثاني من عام 2020. هذا التحذير يأتي بعد حوالي ثلاثة أسابيع من توقع المنظمة تعرّض 25 مليون وظيفة للتهديد بسبب كوفيد-19، خاصّة بعد فرض إجراءات الإغلاق الكامل أو الجزئي في العديد من الدول، وما حَمِلهُ ذلك من تأثير على نحو 2.7 مليار عامل، أي 4 من بين كل 5 من القوى العاملة في العالم.

أوضحت المنظمة ذاتها أنه من المتوقع أن تؤدي أزمة وباء فيروس كورونا المُستجدّ إلى إلغاء 6.7% من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020، أي ما يُعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل، من بينها 5 ملايين في الدول العربية بنسبة 8.1%، بينما تُحقق أوروبا مُعدل فقد لوظائف 12 مليون عاملاً بدوام كامل بنسبة تصل إلى 7.8%. أمّا في آسيا والمحيط الهادئ فتُحقق نسبة فقد الوظائف 7.2%، أي 125 مليون عاملاً بدوام كامل.

هذا التأثّر الكبير الذي لَحِقَ القوى العاملة على مستوى العالم لم يَمس من قريب أو من بعيد العاملين في القطاع الصحي الذي تبدّت حاجة الدول إلى زيادة كثافتهم، فلم تصل نسبة الإشغال للطواقم الطبية والممرضين إلى 100% فحسب، بل سجّلت مُعدل تراجع ليس بالقليل بالتزامن مع انتشار فيروس كورونا المُستجدّ.

وقد تباينت كثافة القوى العاملة الصحية بحسب المنطقة الجغرافية على مستوى العالم، حيث احتلّت المنطقة الأوروبية المرتبة الأولى بين المناطق الجغرافية الخمسة الأخرى، ليكون نصيب كل عشرة آلاف نسمة من سكانها، 34 طبيباً، بينما حلّت منطقة الأميريكتين الوصافة بمجموع 23 طبيباً لكل عشرة آلاف نسمة من سكانها، أمّا منطقة غرب المحيط الهادئ كان عدد الأطباء فيها 18 طبيباً لكل عشرة آلاف نسمة من سُكانها.

وبينما ازداد عدد الأطباء عن 10 لكل عشرة آلاف نسمة بالنسبة للمناطق الجغرافية الثلاثة السابقة، كان الوضع بخلاف ذلك في الثلاث مناطق الجغرافية الأخرى، التي قلّت مجموع أطبائها عن عشرة أطباء لذات العدد من السكان في كلّ منطقة على حدة، حيث بلغ نصيب كل عشرة آلاف نسمة من منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط مُعدل 9.9 طبيباً، وينخفض عدد الأطباء ليبلغ 7.4 طبيباً في منطقة جنوب شرق آسيا لذات العدد من السكان، وأخيراً المنطقة الأفريقية التي جاءت أسفل ترتيب المناطق الجغرافية الستة حيث تستحوذ على 2.8 طبيباً لكل عشرة آلاف نسمة من سكانها.

وتشير إحصائيات منظمة الصحة العالمية إلى أن أكثر من 40% من الدول الأعضاء فيها لديها أقل من 10 أطباء لكل عشرة آلاف نسمة. وتستحوذ أفريقيا مُنفردة على 22% من العبء العالمي للمرض إلا أن نصيب القارة السمراء أقل من 3٪ فقط من العاملين في المجال الطبي على مستوى العالم وفقا لتقرير التغطية الصحية الشاملة 2019.

وقد سجّلت كثافة العاملين في مجال الصحة في دول منظمة التعاون الإسلامي 26 عاملاً لكل عشرة الآف نسمة، وهو مُعدل أقل بكثير من عتبة 34.5 عاملاً والتي تُعتبر ضرورية لتقديم الخدمات الصحية الأساسية في بلد أو منطقة معينة. (تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول الصحة 2019).

وفي سبيل سدّ عجز القوى العاملة الصحية على مستوى العالم لجأت الدول إلى سُبل عدّة من بينها، إعادة

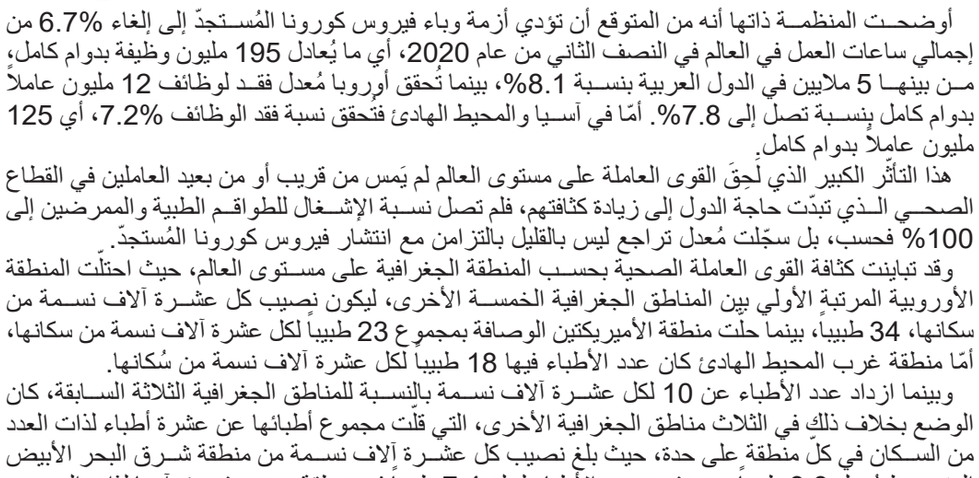

	منطقة غرب المحيط الهادئ	منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط	المنطقة الأوروبية	منطقة جنوب شرق آسيا	منطقة الأمريكتين	المنطقة الأفريقية
عدد الأطباء لكل ١٠٠٠٠ نسمة	18	9.9	33.8	7.4	23.3	٢.٨

الأطباء المتقاعدون للعمل، فعلى سبيل المثال سَمِح المجلس الطبي العام «GMC» في المملكة المتحدة البريطانية عودة الأطباء للعمل مرة أخرى، الذي بلغ إجمالي عددهم 34ألفاً و300 طبيباً، مُقابل ذلك يتمتّع هؤلاء الأطباء العائدون بمزيات مُختلفة من بينها إستمرار القيد في السجل الطبّي مع منحهم ترخيص ممارسة المهنة طوال فترة الوباء، كذلك خصم رسوم إعادة القيد في السجل الطبّي كاملة، فضلاً عن العائدات المالية المرتبطة بمعدل العمل بالنسبة لهم. كما منحت نقابة الأطباء البريطانية «BMA» اشتراك مجاني لعضوية أيّ من الأطباء العائدين للنقابة بعد التقاعد بغرض المساهمة في مكافحة فيروس كورونا، حتى الأول من أكتوبر 2020.

انتهجت دول أخرى مَسار التوسع في الإعتراف بالشهادات الطبيّة للأجانب، فقد واجه النظام الصحي في ألمانيا ارتفاعاً حاداً في عدد المصابين بالفيروس التاجي الجديد، أدّى إلى إرباك تلك المنظومة، مما دعا الحكومة الفيدرالية الألمانية في نهاية مارس 2020، إلى إعلان ضرورة اللجوء الأجانب في مكافحة هذا الفيروس حتى بدون الحصول على ترخيص مزاولتهم مهنة الطب.

وفي منتصف مارس 2020 أعلنت العديد من كليات الطب في بعض الولايات الأمريكية أنها تعتزم التخرّج المُبكر لطلاب السنة الرابعة، وتُعقبهُم بسرعة في رعاية المستشفيات في الخط الأمامي مع زيادة الحاجة إلى العاملين في المجال الطبي لاسيما كلية «غروسمان-Grossman » للطبّ في جامعة نيويورك هي الأولى في الولايات المتحدة التي أعلنت عن عرض التخرج المُبكر، كذلك كلية «فاجيلوس-Vagelos» للأطباء والجراحين في كولومبيا، وقد وفرت ولاية ماساتشوستس «Massachusetts» تراخيص مؤقتة لمدة 90 يومًا للخريجين الأوائل، مما يُسمح لهم بدخول تلقائي إلى العمل السريري البسيط. وتجعل هذه الخطوة حوالي 700 طالب طبّ في ماساتشوستس مؤهلين لتقديم رعاية المرضى قبل ثمانية أسابيع على الأقل ممّا كان متوقعًا.

وبينما لم ترصُد أيّ جهة على مستوى العالم عدد المتطوعين للخدمة الطبية، إلا أن التطوع قد يكون من قِبَل الأطباء من خلال القيام بعمل إضافي، وقد يكون بالانضمام ممّن ليسوا في الخدمة لفريق الرعاية الصحية، وأجيز في بريطانيا كلا النوعين من التطوع.

ورُبما لم يشهد العالم مثل هذا التناقض الحادّ بين زيادة مُعدلات البطالة في قطاعات مُعينة، وانعدامها في قطاعات أخرى كالصحة، الذي لم يكتفِ بوصول مُعدل البطالة فيها إلى صفر، بل ليُحقق مُعدل عجز في كثافة القوى العاملة الصحية ليس بالقليل، كشف عنه فيروس كورونا المُستجدّ بعدما طفا على سطح الأمراض المُعدية الأخرى.

تصدر عن مركز جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية
عدد مايو 2020

274 مليار دولار خسائر قطاع النقل الجوي

■ جمال محمد غيطاس

في الأول من يناير 2020، كان عدد المقاعد المخطط إتاحتها خلالــه أمام حركة التنقل والسـفر الجـوي عالميا 180 مليون مقعد، والركاب المخطط نقلهم من مكان لآخر عبر النقل الجوي 150 مليون راكب، وفي ابريل كان عدد المقاعد المتاحة فعليا خلال ثلاثة ملايين مقعد فقط، وعدد الركاب المنقولين جوا من مكان لآخر حول العالم 2.5 مليون راكب، بمعدل انخفاض قدره 98.3 % علـي الجانبيـن، مقارنة بمـا كان مخططا في يناير، وهذه أرقام تجسد حجم الصاعقة التي حلت بقطاع النقل الجوي عالميا بسبب وباء كورونا، خلال الفترة من يناير الي ابريل.

أصـدرت المنظمة الدولية للطيران المدني «ايكاو» ، بيانات تفصيلية حول الانخفاض الذي حدث في عدد مقاعد المسافرين الدوليين، خلال أشـهر ينايـر وفبراير ومارس وابريل في دول العالم، مقارنة بما كان مخططا له سـلفا عند نقطة الأساس في يناير، مع ربط هذا الانخفاض بمسـتوي الإصابة السائد في كل دولة، خلال كل شهر من الأشهر الأربعة، وبتحليل هذه البيانات لوحظ أن 57 دولة مرت بالمستوي الأول للإصابة، الذي تقع فيه المعدلات في الفئة الاقل من100 حالة، وفي هذه الوضعية كان التراجع في عدد مقاعد السـفر الدولية 23 مليونا و259 الفا و869 مقعدا.

وهناك 12 دولة مرت بالمسـتوي الثاني من الإصابة، الذي تقع فيه معدلات الإصابة في الفئة بين 100 و999 حالة، وفي هـذه الوضعية كان التراجع في المقاعد 34 مليونا و318 الفا و245 مقعد.

وهناك 29 دولة مرت بالمستوي الثالث للإصابة، والذي تقع فيه الإصابات في الفئة من 1000 الي 9999 حالة، وفي هذه الوضعيـة كان الفقد في المقاعد 80 مليونا و527 الفا و666 مقعد، وهناك 25 دولة مرت بالمستوي الرابع للإصابة، والذي تقـع فيـه معـدلات الإصابـة بيـن 10 آلاف و49999 حالة، وفـي هـذه الوضعية كان الفقد في المقاعـد 102 مليونا و41 الفـا و397 مقعد، وهناك 17 دولة مرت بالمسـتوي الخامس للإصابـة، والذي تقع فيه معـدلات الإصابة في الفئة الاكثر من 50 ألـف حالة، وفي هذه الوضـع كان الفقد في المقاعد 189 مليونا و224 الفا و517 مقعد.

عنـد تفكيك هذه الأرقام من شـهر إلي آخـر، يتبين أنه خلال ينايـر، كانـت هناك دولة واحدة فقط علي مسـتوي العالم، تقع فيهـا معدلات الإصابة بالفيروس في الفئة بين ألف و10 آلاف مصـاب، وهذه الدولـة تراجعت لديها المقاعـد بمعدل 45 الفا و484 مقعد، وكانت هناك 29 دولة، تقع فيها معدلات الإصابة فـي الفئـة الأقل من مائة حالة، وهذه فقـدت 600 الفا و148 مقعدا.

وفي شـهر فبراير تغير الوضع بصورة لافتة، وأصبح هناك 25 دولـة تقع معدلات الإصابة فيها فـي الفئة الأقل من 100 حالـة، وتتراجـع المقاعد لديها بمعـدل 12 مليونا و266 الفا و560 مقعـدا، وثلاث دول تقع معدلات الإصابة فيها في الفئة بين 100 و999 حالة، وفقدت الدول الثلاث مليونين و31 الفا و57 مقعد، وكانت هناك دولة واحدة تقع فيها معدلات الإصابة فـي الفئـة بين الف و9999 حالة، وفقـدت مليون و717 الفا و147 مقعـد، ودولـة واحدة وقعت فيها معـدلات الإصابة في الفئة الاكثر من 50 الف حالة، وفقدت 10 ملايين و582 الفا و219 مقعد.

وفـي شـهر مـارس، ارتفعـت درجـة السـوء والتعقيد في الموقف، وأصبـح هناك دولتين فقط تقع معدلات الإصابة بهما فـي الفئـة الأقل مـن 100 حالة، وفقدت 5 ملايين و28 الفا و884 مقعـد، و8 دول تقع معدلات الإصابة فيها في الفئة بين 100 و999 حالـة، وفقـدت 28 مليونـا و625 الفـا و487 مقعـد، و16 دولة تقع معدلات الإصابة فيها بين الف و9999 حالة، وفقدت 23 مليونا و665 الفا و879 مقعد، و7 دول تقع معدلات الإصابة فيها في الفئة بين 10 آلاف و49999 حالة، وفقـدت 11 مليونـا و929 الفا و149 مقعـد، و7 دول وقعت معدلات الاصابة فيها في الفئة الاكثر من 50 الف حالة، وفقدت 42 مليونا و312 الفا و653 مقعد.

في شـهر ابريل، اشـتدت الأوضاع سـوءا، وأصبحت هناك دولـة واحـدة فقط، تقع معـدلات الإصابة فيها فـي الفئة الاقل مـن 100 حالـة، وخسـرت 5 ملايين و400 الفـا و277 مقعـد، ودولـة واحدة تقع معـدلات الإصابة بها فـي الفئة بين 100 و999 حالـة، وخسـرت 3 ملايين و651 الفا و731 مقعـد، و11 دولة تقع معدلات الإصابـة بها في الفئة بين ألف و9999 حالـة، وفقـدت 55 مليـون و99 الفـا و458 مقعد، و18 دولة، تقع معدلات الإصابة فيها بين 10 الاف و49999 حالـة، وفقـدت 90 مليونا و112 الفـا و248 مقعد، و9 دول وقعت فيها معدلات الاصابة في الفئة الاكثر من 50 الف حالة، وخسرت 138 مليونا و379 الفا و645 مقعد.

في ضوء تحليل البيانات التفصيلية السابقة، قدرت المنظمة الدوليـة للطيـران المدني «ايـكاو»، الخسـائر المترتبة علي كورونا بقطاع القل الجوي عالميا بما يتراوح بين 158 و274 مليار دولار، علي مستوي العالم خلال عام 2020 ككل، وهذه الارقـام موزعة علي القـارات والمناطق الجغرافية علي النحو التالي:

- منطقـة امريكا الشـمالية، تتراوح فيها الخسـائر بين 17 و32 مليار دولار، وذلك وفق سـيناريو يقدر التراجع في سعة المقاعـد بيـن 33% و65%، وأعداد الركاب بين 65 و120 مليون راكب.
- منطقة أوروبا تتراوح فيها الخسائر بين 57 و101 مليار دولار، وفـق سـيناريو يقدر التراجع في سـعة المقاعد بمقدار يتـراوح بيـن 40 % الي 74%، والتراجـع في أعداد الركاب بين 419 و731 مليون راكب.
- منطقـة أمريكا اللاتينية والكاريبي، تتراوح فيها الخسـائر بيـن 10 و18 مليار دولار، وفق سـيناريو يقـدر التراجع في سعة المقاعد بمقدار 34% و65%، وتراجع عدد الركاب بين 50 و90 مليون راكب.
- منطقـة افريقيا تتراوح فيها الخسـائر بيـن 7 و13 مليار دولار، وفـق سـيناريو يقدر التراجع في سـعة المقاعد بمقدار 39% و72%، والتراجـع فـي أعداد الـركاب بين 34 و61 مليون راكب.
- منطقة الشـرق الأوسط، بما فيها المنطقة العربية، تتراوح فيها الخسـائر بين 12 و22 مليار دولار، وفق سـيناريو يقدر التراجع في سـعة المقاعد بمقدار يتراوح بين 37% و70%، والتراجع في أعداد الركاب بين 66 و119 مليون راكب.
- منطقة آسـيا والمحيـط الهادي تتراوح فيها الخسـائر بين 50 و88 مليار دولار، وفق سـيناريو يقدر التراجع في سـعة المقاعد بمقدار 39% و71%، والتراجع في عدد الركاب بين 238 و420 مليون راكب.

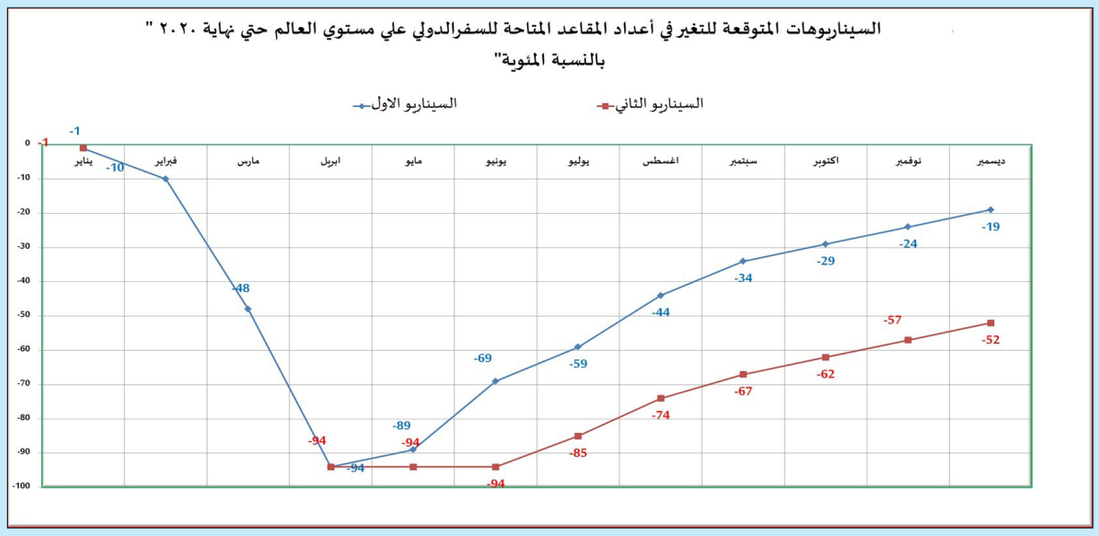

كيف تفاعلت القطاعات الاجتماعية والاقتصادية مع الأزمة

■ **ترجمة نهال ذكي** بيان صحفي صادر عن منظمة العمل الدولية ILO بتاريخ: 21 ابريل 2020

إن لأزمة COVID-19 تأثيراً مدمراً على جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. وقد قامت منظمة العمل الدولية في سلسلة من التقارير الموجزة، بتحليل آثار الوباء على عمل هذه القطاعات وكيفية استجابتها للتخفيف من تبعاته. فقد تعرض العمال وأصحاب العمل في جميع القطاعات لآثار مدمرة نتيجة لأزمةCOVID-19. فالعاملون في الخدمات الأساسية مثل الصحة ووحدات الطوارئ هم الأكثر عرضة لخطر الإصابة بالعدوى. أما صحة وحياة عمال البقالة والمضيفين في قطاع الطيران والسائقين، فهي مهددة بالوباء.

وقد رصدت منظمة العمل الدولية في سلسلة التقارير الموجزة، أثر الأزمة على العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك خدمات الطوارئ العامة (PES)، والخدمات الصحية، والتعليم، وتجارة المواد الغذائية بالتجزئة، والسيارات، والسياحة، والطيران المدني، والزراعة، والشحن البحري وصيد الأسماك وصناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية (TCLF). وكشفت التقارير، الشجاعة التي أظهرها العاملون في وحدات الطوارئ والصحة العامة الذين يحاربون الوباء، وكذا المعلمون والبحارة وأصحاب المتاجر وغيرهم من العاملين المهمين الذين يحافظون على استمرار حياة مجتمعاتنا. كما تكشف التقارير أيضا عن خسائر فادحة في الإنتاجية والوظائف في جميع القطاعات. فالبلدان النامية هي الأشد تضررا، والفقر آخذا في الازدياد.

تقول «أليت فان لور» مدير إدارة السياسات القطاعية في منظمة العمل الدولية: «يجب علينا زيادة الاستثمار في ظروف عمل آمنة ولائقة للعاملين في الخطوط الأمامية والتأكد من أن هذا الوباء لن يترك ندوبا طويلة الأمد على الاقتصاديات والشعوب والوظائف «. كما يعرض التحليل الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومات وأصحاب العمل والعمال لاحتواء الفيروس والحد من الأضرار التي لحقت بالمؤسسات ومصادر الرزق والاقتصاد بشكل عام. وقد ركزت هذه الإجراءات على أربعة أهداف فورية: حماية العمال في مكان العمل. دعم المؤسسات والوظائف والدخول؛ تحفيز الاقتصاد والعمالة؛ والاعتماد على الحوار الاجتماعي القائم على معايير العمل الدولية لضمان تعافي البلدان والقطاعات بسرعة وبصور أفضل. وأضافت «أليت فان لور»: «إن الدول الأعضاء تتخذ العديد من التدابير غير المسبوقة لحماية العمال الميدانيين لتخفيف الوطأة على الأعمال التجارية ومصادر الرزق وأفراد المجتمع الأكثر تأثرا».

لمحات على القطاعات المختلفة:

قطاع السفر والسياحة، وهو الأكثر تضرراً، حيث كان من المتوقع أن يشكل 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي قبل تفشي COVID-19 . وتشير التقديرات إلى أن صناعة السياحة في الاتحاد الأوروبي تخسر حوالي مليار يورو من الإيرادات شهريًا نتيجة تفشي الوباء.

أما قطاع النقل البحري المقدر بعدد مليوني بحار، فالآثار علي العمالة به ضخمة. فقد تأثر، بشكل خاص، قطاع الرحلات البحرية الذي يضم 250.000 بحار، حيث نصحت بعض البلدان شعوبها بعدم السفر على متن البواخر السياحية، كما أوقفت أهم شركات الرحلات البحرية عملها.

صناعة السيارات تكافح أيضا مع توقف مفاجئ وواسع النطاق في النشاط الاقتصادي ، حيث يُطلب من العمال البقاء في المنزل ، كما توقفت سلاسل التوريد وأغلقت المصانع. علما بأنه في عام 2017، قدرت العمالة المباشرة في هذه الصناعة بحوالي 14 مليون عامل على مستوى العالم.

بسبب شدة قيود السفر والركود العالمي المتوقع، يقدر اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA) هبوط عائدات الركاب بمقدار 252 مليار دولار أمريكي، أي أقل بنسبة 44٪ من عائدات عام 2019.

وفي صناعات المنسوجات والملابس والجلود والأحذية (TCLF) ، أدت إجراءات الحجر الصحي إلى كبح طلب المستهلكين. فقد حققت بنغلاديش خسارة في الإيرادات بلغت حوالي 3 مليار دولار أمريكي نتيجة إلغاء الطلبات، مما أضر بما يقرب من 2.17 مليون عامل.

كما تضرر قطاع الزراعة والأمن الغذائي بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، فإن التعليق المؤقت الأخير لأحد أكبر مزادات الشاي في العالم في مومباسا بكينيا، حيث يتم تداول محصول الشاي الوارد من العديد من دول شرق أفريقيا، قد يكون له عواقب مدمرة على الاقتصادات المحلية والوطنية والإقليمية، إذا طال أمده.

الاستجابات للتصدي:

قامت الدول باتخاذ تدابير لدعم القطاعات الرئيسية وتقليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي للوباء، تشمل حزم من المساعدات الاقتصادية، والوقف الاختياري للضرائب، وتمديد آجال المهل الزمنية المحددة، ومساهمات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى إعانات الأجور والقروض والضمانات للعمال. حيث قامت إسبانيا بتمديد حد ائتماني قدره 400 مليون يورو لتغطية جميع مؤسسات الأعمال الإسبانية وأصحاب المهن الحرة في مجالات نقل الركاب والضيافة والمطاعم.

أما في ناميبيا، فتشمل حزمة الحوافز الاقتصادية والإغاثة 200 مليون دولار ناميبي من الضمانات للقروض منخفضة الفائدة للمزارعين والشركات الزراعية، بما في ذلك المزارعون الذين يعانون من قيود على السيولة النقدية والمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة التي تعرضت لخسارة كبيرة في الإيرادات. كما سيتم تقديم منحة دخل طارئة لمرة واحدة بقيمة 750 دولار ناميبي لجميع العمال الرسميين وغير الرسميين الذين فقدوا وظائفهم.

وفي اليابان، أنشأت الحكومة، بالتعاون مع الجمعية اليابانية لمصنعي السيارات (JAMA) ، ما يسمي بـ»مجلس السيارات للاختبارات لمكافحة فيروس كورونا المستجد»، بهدف تبادل المعلومات بين شركات تصنيع السيارات وموردي مكونات وقطع غيار السيارات.

وبالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الصحة، تخصص بعض الدول أيضًا المزيد من الموارد لقوات الشرطة لمساعدتهم في تنفيذ إجراءاتهم الاحترازية. ففي أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على سبيل المثال، تم تعزيز قوات الشرطة لمساعدتها على تنفيذ تدابير التخفيف من الجائحة، بما في ذلك التدريب وتوفير معدات الحماية الشخصية (PPE)

وفي الأرجنتين، أبرمت الحكومة اتفاقا مع «اتحاد رابطة العاملين بالصحة» لضمان استمرار حصول جميع العاملين في مجال الرعاية الصحية على رواتب كاملة أثناء وجودهم في الحجر الصحي، علي ان يكون لهم الحق في التنقل المجاني خلال الوباء، بدعم من الحكومة . في سريلانكا أغلقت الحكومة مصانع المنسوجات في بعض المناطق بصفة مؤقتة، في حين يحق للعمال الحصول على إجازة مدفوعة الأجر. أما في كمبوديا، فيمكن للعاملين الموقوفين عن العمل الحصول على 40% من راتبهم من صاحب العمل و20% إضافية من الحكومة. كما علقت كمبوديا مساهمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمصانع الملابس والمنسوجات التي تأثرت بنقص المواد الخام بسبب COVID-19.

وقد حثت منظمة العمل الدولية الحكومات على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لكل العاملين بالقطاعات المتضررة، وهي تقدم المشورة بشأن تشجيع الاحتفاظ بالعمالة، والعمل لوقت قصير، والاجازات مدفوعة الأجر والإعانات الأخرى، لضمان أن تصبح الاقتصادات وأسواق العمل والصناعات أقوى وأكثر مرونة واستدامة في حال استمرار الوباء.